بين الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق في مواضع
عديدة من الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل
في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون
في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون
صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لادخل فيه
مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال في
امالي الكافية ان العاقل في مثل جاءني زيد العاقل
والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق و
انما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن
دخول العطف النوع من الشبه بالمعطوف لما
بينهما من التغاير فاوهم العطف كذلك ادخل
فيه بعض الصفات مع انه ليس بعطف
وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة
بينهما عاطفة في الصفات لدلالتها على ما قبل

عليه

عليه

في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك فمتى جعلها
غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها اوكلب
امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف
على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل
بارز كان او مستتر الا المنفصل اكد بمنفصل اولا
ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء
مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز
انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء
من الفعل فلو عطف عليه لا تأكيد كان كما لو عطف
على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه
بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء
منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده
مما اتصل به بتأكيده فجعل له نوع استقلال
ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد لان
المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)